

اقتراح إستراتيجية لتطوير المنظومة الإحصائية في الجزائر بقياسات دولية

الأستاذ : يعلى عادل¹

ملخص:

الهدف من هذه الورقة هو اقتراح تطوير منظومة وطنية إحصائية جزائرية تتماشى ومتطلبات الواقع المعاش، حيث تمحورت دراستنا بالاستناد لنماذج معمول بها دوليا وإعادة ضبطها بما يقتضيه الواقع الجزائري من سبل وأجهزة عمومية ومنشآت آخذين بعين الاعتبار تخفيض تكلفة الهيكلة وبدون المساس بشكل جذري لما هو عليه الحال الآن. أي أن هذا التغيير يمس التنظيم بشكل عام ومنهجية العمل بشكل خاص، من أجل مواكبة التغيرات ومزامنة الأحداث بطريقة ديناميكية وبسيطة.

Résume:

Le but de ce papier est de proposer le développement du système national des statistiques en Algérie celons les exigences de vie, notre étude bases sur des modèles mis en place à l'échelle internationale, réorganiser d'après les besoins algérienne et ces capacités d'étendre un système de cette grandeur, en prenant en compte la diminution du cout de la restructuration et sans préjudice de façon radical à ce qu'il est maintenant le cas. Puisque cette restructuration vas toucher beaucoup plus a l'organisation générale du système et a la méthodologie du travaille d'une manière précise. Afin de suivre le rythme des changements et synchroniser les événements de manière dynamique et simple

مقدمة:

تعتبر الإستراتيجية الإحصائية ضرورية لأي منظومة إحصائية، لأنها تدون التطلعات والرؤى التي تطمح إليها المنظومة الإحصائية من خلال تحقيق أهداف رئيسية واضحة وذات مصداقية وممكنة التطبيق. والتمثلة في الأهداف على الصعيد الدولي والإقليمي والمتمركزة في مجملها على محاور رئيسية هامة.

والجدير بالذكر أن تحديد المحاور الرئيسية لأي إستراتيجية بغض النظر عن صنفها يتركز بشكل أساسي على التحليل المعمق للأوضاع القائمة المتضمنة لتلك الإستراتيجيات. والشيء المؤكد هنا أن الأوضاع السائدة في البلدان تجعل تطبيق المجال الإحصائي يختلف من دولة لأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى

¹ استاذ مساعد قسم أ جامعة الجزائر - 3 -

اختلاف في التطلعات والأهداف والمحاور وحتى الإستراتيجيات الإحصائية للدول. فعدم وجود محور ما في إستراتيجية دولة ما هذا لا يعني أنها أهملت الموضوع بل في أغلب الأحيان تلك الدول لا تستدعي إدراج مثل تلك المحاور في الإستراتيجية الإحصائية الخاصة بها.

وتبرز الحاجة إلى البيانات من المحاور الرئيسية حتى يتم وضع قاعدة بيانات مرجعية، تحدد فيها الإجراءات العامة والخاصة، وتوضع فيها الأهداف والغايات، وترصد التقدم المحرز، وتقيم النتائج المحصلة عليها.

كذلك تعد البيانات الجيدة أداة أساسية بالنسبة لتطوير نظام الإدارة العامة بالدول، حيث تتيح للمجتمعات اقتناء وسيلة لتقييم ما تفعله الحكومات إلى جانب مساعدة الشعوب على المشاركة بشكل مباشر في عملية التنمية المستدامة.

تقوم الهيئات التابعة للدولة، بتنسيق عمل مع البنك الخاص بالبيانات والإحصاءات، فضلاً عن إنشاء العديد من قواعد البيانات والمتعلقة بالاقتصاد الكلي سواء أن كانت هذه البيانات مالية أو تمس بالقطاعات الاقتصادية. وتستخدم هذه القواعد لإعداد إستراتيجيات وطنية إحصائية من أجل تقييم الأوضاع السائدة، والدراسات البحثية وغيرها من أعمال الاقتصاد والاجتماعية والمالية. وحيث أن هذه المجموعة تعمل بصورة متجانسة وبصلة دائمة مع إدارات الهيئات والقطاعات التابعة للدولة، فإنها تستند بالمعايير المهنية في تجميع البيانات وتصنيفها ونشرها، وبذلك تضمن هذه البيانات ثقة جميع مستخدميها من حيث نوعيتها وسلامتها.

وتأتي كثير من هذه البيانات من خلال النظام الإحصائي الوطني، بحيث تعتمد نوعية البيانات على مدى نجاح هذا النظام الوطني. ويعمل هذا النظام على مساعدة القطاعات الاقتصادية في تحسين قدراتها، وكفاءتها وفعاليتها. فبدون الحصول على بيانات أفضل وأشمل من القطاعات الاقتصادية، من المستحيل إعداد سياسات فعالة، أو تنفيذ إستراتيجيات إحصائية ذات قدرة عالية للوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة.

تحليل الوضع الراهن للنظام الإحصائي في الجزائر

إن الديوان الوطني للإحصاء الجزائري التابع لوزارة المالية هو بمثابة المعهد المركزي للإحصاء الجزائري ويعتبر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري المسؤول عن جمع ومعالجة ونشر المعلومات الإحصائية والاقتصادية مثل مسح التعداد السكاني والسكن، الشغل ومسح المؤسسات الصناعية، إلخ....

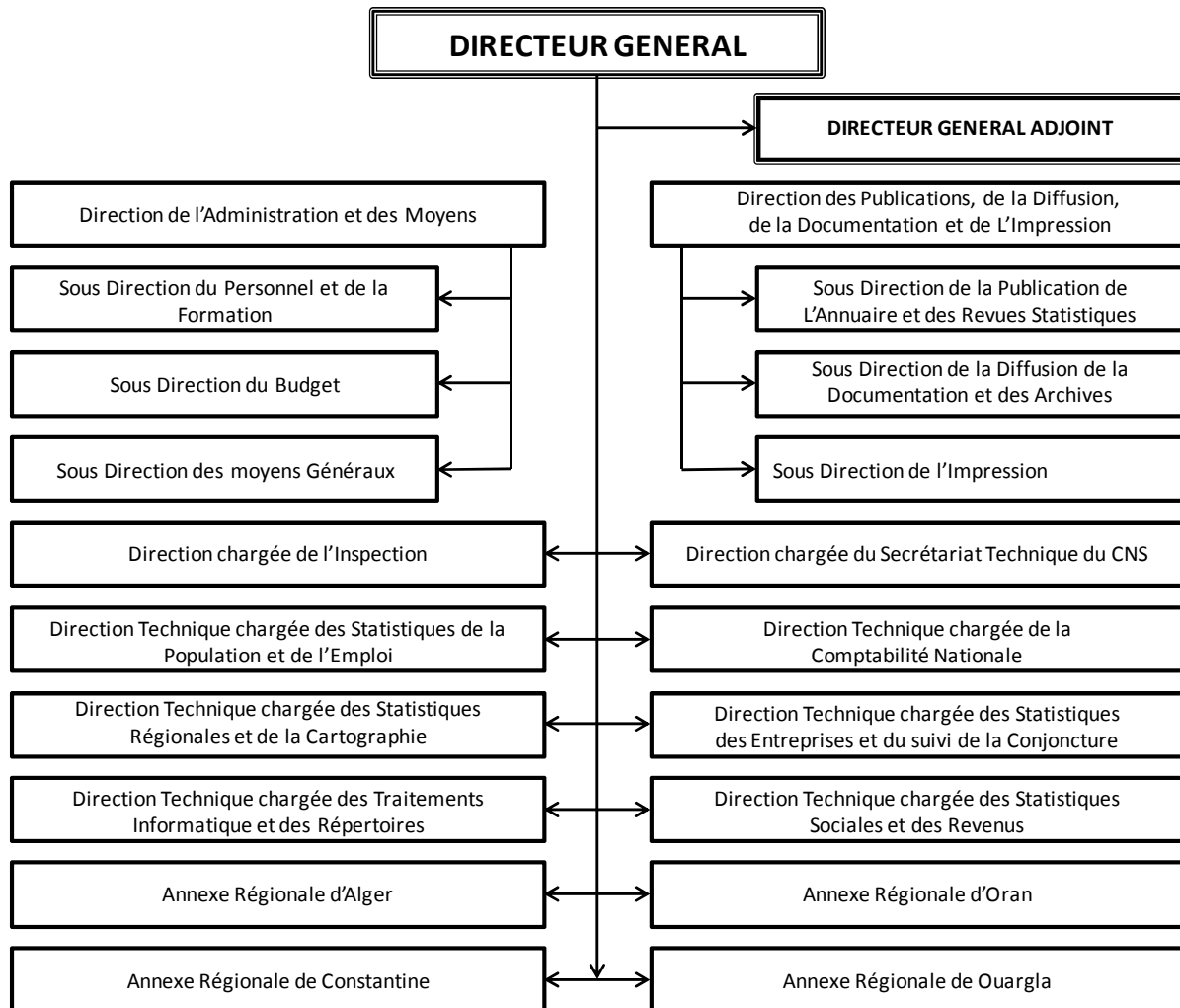
تم إنشاء هذا الجهاز سنة 1964 تحت اسم المحافظة الوطنية لإحصاء السكان من أجل القيام بأول إحصاء للسكان الجزائر ما بعد الاستقلال سنة 1966 ليغير تسميته سنة 1971 ليصبح المحافظة الوطنية للإحصاء والتحقيق الإحصائي¹، حيث تمت إعادة تنظيم الجهاز الإحصائي فيما بعد تحت اسم الديوان الوطني للإحصائيات بموجب مرسوم رقم 82-489 المؤرخ في 18 ديسمبر 1982² المتمم والمعدل بمرسوم رقم 85-311 المؤرخ في 17 ديسمبر 1985³، ويقوم هذا الأخير بإعداد وتوفير ونشر المعلومات لتلبية حاجيات الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، كما أنه يقوم بالتحاليل والدراسات الاقتصادية اللازمة لإعداد ومتابعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية للسلطات العمومية. وبموجب المرسوم رقم 95-159 الموافق ل 03 جوان 1995⁴ المتعلق بتعديل القانون الأساسي أدى ذلك لظهور التنظيم الجديد للديوان الوطني الإحصائي.

وأنشأ النظام الوطني للمعلوماتية والإحصاء بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-01 الموافق ل 15 جانفي 1994⁵، الذي يحدد المبادئ العامة ووضع الإطار التنظيمي وتحديد الحقوق وواجبات الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في مجالات إنتاج وتخزين واستخدام ونشر المعلومات الإحصائية. وعليه فإن أي معلومة كانت كمية أو نوعية تساهم في تحديد الحقائق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تعتبر بمثابة معلومات إحصائية قابلة للمسح.

أما فيما يخص المجلس الوطني للإحصائيات فهو المسؤول عن وضع السياسة الوطنية للإحصاء والمعلومات الاقتصادية، ويقوم بتطوير وتنفيذ برامج وطنية، والتنسيق والعمل مع القطاعات العامة والخاصة وفقا للسياسة الوطنية المعتمدة في الرقابة الميدانية. وأن يقرر وقف أو السماح بنشر أساليب وإجراءات وطرق الحساب وتكوين المؤشرات والمجاميع التي تمثل مرجعا رسميا، لضمان الفعلي للسرية الإحصائية والالتزام الصارم لتعزيز استخدام المعلومات الإحصائية والتطوير المستمر لبيانات والمعلومات وتكييفها وفقا احتياجات الوكلاء الاجتماعيين والاقتصاديين.

اقتراح إستراتيجية لتطوير المنظومة الإحصائية في الجزائر بقياسات دولية

الشكل 1: الهيكل التنظيمي للديوان الوطني للإحصائيات.



المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات.

نقاط القوة:⁶

من أهم نقاط القوة نجد:

✽ وجود تشريعات متعددة تحكم العمل الإحصائي في عدة هيئات منتجة للبيانات الإحصائية ويمكن القول أن أهم تشريع يتعلق بالعمل الإحصائي الجزائري بشكل عام هو قانون الإحصاءات العامة، حيث يلزم هذا القانون منتجي المعلومات بتقديم البيانات المطلوبة مع المحافظة على السرية التامة للبيانات؛

اقتراح إستراتيجية لتطوير المنظومة الإحصائية في الجزائر بقياسات دولية

- ✽ وجود ديوان وطني للإحصاء التي أولت له الصلاحية جمع الإحصاءات العامة وتصنيفها وتخزينها وتحليلها ونشرها رسميا، ومهمة تنسيق العمل الإحصائي وتنظيمه؛
- ✽ تبني بعض الهيئات خطة عمل وجدول زمني محدد لإنتاج البيانات الإحصائية سواء من خلال المسوحات الميدانية أو السجلات الإدارية في شكل مجلات ودوريات؛
- ✽ وجود بنية تحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات من الممكن إستغلالها في الإتصالات والتنسيق بين مختلف الهيئات والديوان الوطني للإحصاء؛
- ✽ قيام البعض من الوحدات المختصة في بعض المؤسسات العامة بإنتاج البيانات وتحليلها وإعداد مؤشرات إحصائية خاصة بها ونشرها؛
- ✽ وجود مواقع إلكترونية لبعض الهيئات والمؤسسات وحتى الوزارات والمديريات، تنشر فيهم البيانات الإحصائية الخاصة بهم.

نقاط الضعف:

- ✽ ضعف الوعي الإحصائي العام، كضعف استعمال الإحصاءات من قبل متخذي القرارات داخل المؤسسة؛
- ✽ عدم تخصيص الموارد المالية الكافية لإنتاج البيانات التي تلبي احتياجات المستخدمين؛
- ✽ تهاون منتجي البيانات مما يؤدي إلى إنتاج بيانات ذات جودة منخفضة؛
- ✽ عدم توفر الكفاءات المؤهلة في مجال العمل الإحصائي مما أدى إلى عدم مقدرة بعض المؤسسات على استيعاب المتطلبات الإحصائية وتوفير الاحتياجات المتجددة؛
- ✽ عدم وجود مركز للتكوين والتدريب الإحصائي كفى يعمل على تأهيل العاملين في وحدات الإحصاء لدي الهيئات المختلفة؛
- ✽ التنسيق والتعاون محدود ما بين منتجي المعلومات، وإن وجد هذا التعاون فإنه لا يصل إلى مستوى التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني؛
- ✽ غياب تام للغة التشاور ما بين منتجي المعلومات ومستخدميها، أي عدم وجود دراسات كفى تهتم بمتطلبات مستخدمي المعلومات؛
- ✽ عدم إتباع الهياكل المنتجة للبيانات في بعض الحالات لأساليب ومناهج العمل الإحصائي والذي يشمل في جعبته المعايير المتعامل بها دوليا.

اقتراح إستراتيجية لتطوير المنظومة الإحصائية في الجزائر بقياسات دولية

- ✽ ضعف إطارات المؤسسات والهيئات الذي تسحب منه العينة الاقتصادية، وبالتالي يؤدي ذلك لعدم دقة البيانات التي يتم إنتاجها؛
- ✽ تعدد مصادر البيانات في بعض الأحيان مما يؤدي إلى ضعف المصادقية وتدني نوعية وجودة البيانات المنتجة؛
- ✽ عدم التزام بجدول زمني محدد لإنتاج ونشر البيانات الإحصائية مما يعني عدم احترام نشر الدوريات بانتظام؛
- ✽ عدم ربط قواعد البيانات ما بين الهياكل الإحصائية ومزجها مع قاعدة الديوان الوطني للإحصاء لتكون لها المصادقية والثقة؛
- ✽ افتقار بعض المؤسسات المنتجة للبيانات للمتخصصين ذوي الخبرة في تحليل البيانات الإحصائية؛

الأهداف الإستراتيجية لتطوير المنظومة الإحصائية

تكمن الأهداف الإستراتيجية في:

أولاً: الوصول إلى نظام إحصائي متكامل.

يعني إعادة هيكلة البنية التحتية للنظام الإحصائي مع التنسيق بين والحدات، ويكون ذلك بإنشاء وحدات داخل الوزارات متخصصة في جمع ورصد البيانات ومتزامنة على حد السواء مع وحدات إحصائية للمستويات الأدنى التابعة لكل وزارة، هذا من جهة ومن جهة أخرى تطوير وتحسين دور الهيئات المساندة للنظام الإحصائي

ثانياً: تحسين جهاز النشر واستخدام المعلومات الإحصائية.

أي وضع إستراتيجية فعالة للنشر الإحصاءات وإنشاء مكتبة وطنية للإحصاء ويتم ذلك بتطوير القدرات في مجال التحليل الإحصائي واستخدام البيانات في اتخاذ القرارات مع تطوير توعية المعرفة الإحصائية دون أن ننسى دعم استخدام البيانات الإحصائية للباحثين والطلاب الجامعيين وتحسيس المؤسسات الوطنية العامة والخاصة بمدى أهمية الإحصاءات والبيانات في إتخاذ القرارات الصحيحة.

ثالثا: استخدام الجيد للسجلات الإدارية والمركزية.

ويتجلى ذلك في استحداث استخدام السجلات المركزية بضبط المفاهيم والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية وما يتماشى مع المعايير الدولية والمتطلبات الوطنية، والتأكيد على تشييد استخدام السجلات الإدارية وإنشاء قاعدة بيانات شاملة للتعداد والمسوح، وأخيرا تعزيز أساليب عرض البيانات الوصفية الخاصة بالإحصاءات الرسمية.

رابعا: النهوض بالقطاعات الحساسة لمواكبة التنمية المستدامة.

ويتم ذلك بإعداد وتطبيق استراتيجية وطنية للتعداد وتحسين الإحصاءات القطاعية بضبط أجهزة النظام الإحصائي وتحديث وسائل جمع البيانات.

خامسا: تصعيد العلاقات الوطنية والإقليمية وحتى الدولية.

بتنشيط الحوار بين المنتجين والمستخدمين وتقوية علاقاتهم مع مراكز الأبحاث والجامعات قد نصل إلى درجة من التطور في العلاقات الوطنية والدولية.

سادسا: تدعيم القضايا الإدارية والفنية.

بتطوير سياسة الموارد البشرية، واستمرار الجهود في التخطيط المحكم الإداري والمالي نصل إلى فك القضايا الإدارية المتشعبة والفنية.

التحديات التي تواجه الجهاز في تنفيذ إستراتيجية إحصائية وطنية⁷

يمكن حصر اهم التحديات الكبرى التي تواجه الإستراتيجية الإحصائية في:

✽ صعوبة صياغة وتحديد الأهداف الرئيسية التي تقوم عليها الإستراتيجية الإحصائية والتي يجب أن تكون سليمة ودقيقة ومن الممكن إنجازها. وفي الحالات التي تكون فيها هذه الأهداف غير واقعية يصبح من الصعب إنجازها والوصول إليها مما يعني أن الإستراتيجية تصبح عبارة عن وثيقة بلا مضمون يعكس الواقع والتطلعات.

اقتراح إستراتيجية لتطوير المنظومة الإحصائية في الجزائر بقياسات دولية

- ✻ تشمل الاستراتيجيات الإحصائية عادة العديد من الأنشطة المختلفة في المجالات التعداد والمسح الإحصائي المرتبطة بالأهداف على المستويين الدولي والإقليمي مما يستدعي توفير المتطلبات المالية اللازمة لتنفيذ تلك الأنشطة حسب الجدول الزمني لها دون تأخير. ويمثل عدم تخصيص القسط الكافي من المال اللازم لتنفيذ أنشطة الإستراتيجية الإحصائية مشكلة في غاية الأهمية تحول دون إعداد هذه إستراتيجية في كثير من الأحيان.
- ✻ تشترك المنظومة الإحصائية في معظم الحالات مع متخذي القرار عند الكلام حول وجوب إستراتيجية إحصائية مما يشكل حاجز أمام المنظومة الإحصائية، والسبب يعود في أغلب الأحيان إلى أن الإستراتيجية الإحصائية ترتبط بأمور مالية مما يدفع متخذي القرار إلى عدم الاستجابة لوجود مثل هذه الإستراتيجيات.
- ✻ إن غياب المراسيم التشريعية الداعمة للنظام الإحصائي يعتبر بمثابة مشكلة أمام وجود إستراتيجية إحصائية متكاملة وفعالة ما بين المركز الوطني للإحصاء والهياكل والوحدات الإحصائية الموزعة عبر الوزارات والمديريات، هذا يؤدي إلى غياب التحديث واستدامة النظام الإحصائي بشكل فعال.
- ✻ إن الطلب المتزايد على المعلومات والبيانات الإحصائية ذات الجودة العالية في ارتفاع مستمر، وتعتبر الإحصاءات الرسمية المتاحة في الوقت المناسب أطراف أساسية لإستراتيجية التنمية بمفهومها الواسع. كما أن تعزيز وتعديل البيانات . كماً وكيفاً . الخاصة بالتنمية بكافة جوانبها تعتبر ضرورية إذا أردنا تحقيق غاية النهوض بالتنمية المستدامة.

العراقيل التي يصادفها الجهاز عند رصد البيانات والمعلومات

- ✻ إنعدام الوعي الإحصائي ومدى أهميته لدى بعض الهيئات وأصحاب القرارات؛
- ✻ نقص في الموارد الفنية من متخصصين في مجال التحليل الإحصائي للبيانات بالكم والكيف المناسبين؛
- ✻ عدم توفر بيانات عن أنشطة اقتصادية الغير منظمة؛
- ✻ قيام أكثر من جهة بإصدار بيانات عن نشاط ما بما قد يؤدي إلى تضارب وإختلاف بين البيانات الصادرة عن هذه الجهات؛
- ✻ صعوبة الحصول على البيانات من بعض المصادر نتيجة غياب الثقة والتشكك في السلطة؛
- ✻ غياب الدعم السياسي وعدم إعطاء القيمة الملائمة للإحصاء؛

اقتراح منظومة وطنية لحل مشكلة تنفيذ إستراتيجية إحصائية وطنية.

إن البيانات الإحصائية هي الأساس في عملية التخطيط لنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لأنها تساعد متخذي القرارات لرسم السياسات المطلوبة التي تساعد في تحقيق أهداف التنمية. بناء على ما تقدم فقد تطلب الأمر من جميع الدول العربية وضع إستراتيجيات إحصائية وطنية لكل منها.

وعليه أنشأت اتحادية دولية تدعى برابطة باريس 21 والتي انطلقت فعاليتها في نوفمبر 1999، عبارة عن إتحاد شراكة بين إحصائيين وسياسيين وخبراء تنمية محليين، وإقليميين ودوليين وغيرهم من مستخدمي الإحصاء إلى جانب بعض المنظمات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقسم الإحصاء في الأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لمنطقة امريكا اللاتينية والكاريبي واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لمنطقة أوروبا ومكتب الإحصاء الإفريقي.⁸

فقد تم بعد ذلك تنظيم ثلاث مننديات لتعزيز القدرات الإحصائية العربية أولها تم عقده في عمان خلال شهر سبتمبر عام 2003، وتم التأكيد فيه على استراتيجيات إحصائية وطنية لجميع الدول العربية.

وأكدت الطاولة المستديرة الدولية الثانية حول الإدارة، بنتائج التنمية في فيفري 2004 وخطة العمل الصادرة عن اجتماع مراكش الحاجة إلى وضع إستراتيجية وطنية للنهوض بالإحصاء لتطوير الإدارة بالنتائج المستندة إلى قاعدة بيانات من خلال توفير إطار عمل إستراتيجي لتطوير إحصاءات ذات صلة. فالإحصاءات هي جزء أساسي من نظام المراقبة والتقييم.⁹ أما المنندى الذي عقد في مسقط خلال شهر سبتمبر من عام 2005 أكد على أهمية الانتهاء من إعداد هذه الإستراتيجيات خلال فترة لا تتجاوز نهاية عام 2006 بناء على توصيات منندى عمان، أما المنندى الثالث والذي انعقد في صنعاء أبريل 2007 فقد تم من خلاله استعراض تجارب بعض الدول العربية في إعداد والتنفيذ للإستراتيجيات الإحصائية الوطنية.¹⁰

أما فيما يخص الجزائر فقد اكد كاتب الدولة لدى الوزير الأول مكلف بالاستشراف والإحصاء أن هيئته تعكف على إعداد المنظومة الوطنية للمعلومات الإحصائية لتكون محل نشاط بداية سنة 2014 وأشار كاتب الدولة إلى تحضير مشروع يمنح المديرية المحلية مستقبلا التكفل بتصميم محلي على سلم التنمية الإقليمية وعلى سلم المعلومات الإحصائية وعلى سلم متابعة تطور المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.¹¹

في إطار السياسة العامة للدولة وعلى ضوء هذه التوصيات نقترح إعادة هيكلة الديوان الوطني للإحصاء وبما يتماشى مع متطلبات السوق اعتمادا على الطرق الإحصائية المتعامل بها دوليا ليصبح من مهام المنظومة تجميع البيانات المتوفرة لدى العائلات والمؤسسات والهيئات وكل الوحدات الإحصائية الأخرى التي يمكن ان تكون موضوع مسح إحصائي بحيث تعمل المنظومة الجديدة في هذا المجال على تسجيل ومعالجة وتصنيف الإحصائيات حسب المقاييس اللازمة وحسب التوزيع الجغرافي لها.

تسهر المنظومة الوطنية للإحصاء على تطوير وتجديد المعلومات وذلك باعتماد على التقنيات الحديثة للإعلام والاتصال. وتقوم المنظومة بنشر وتوزيع المعلومة الإحصائية لفائدة كل المستعملين العموميين والخواص بشكل دوري متزامن يسمح للباحثين ومتخذي القرارات تتبّع الأحداث والمضي للأمام. إلى جانب إنجاز التحاليل الأولية لمختلف مجالات التنمية استنادا على المعلومات الإحصائية المتاحة وباستعمال الأدوات الإحصائية والقياسية للخروج بنتائج أولية للوضعية المدروسة، والتنسيق بين مختلف الهياكل والوحدات المكلفة بالإحصاء وإعداد جدول أعمال للمسح الإحصائي وتحديد المفاهيم والتصنيفات والمواصفات بالاعتماد على الطرق الإحصائية المعمول بها دوليا.

استجابة لحاجيات المستعملين من طلبة وباحثين ومتخذي القرارات تقوم المنظومة بتنظيم والتنسيق بين المنتجين للمعلومة الإحصائية ومستعملي المعلومات لضمان توفير الإحصائيات المطلوبة. وأخيرا ضمان التكوين المستمر للعاملين في ميدان الإحصاء وإشاعة الوعي الإحصائي ومدى أهميته للنهوض بتنمية مستدامة.

لذا نقترح أن تتكون المنظومة الوطنية للإحصاء من هياكل ووحدات مكلفة بجمع ومعالجة وخن وتحليل ونشر الإحصائيات الرسمية وتنسيق مع المركز الوطني للإحصاء.

وتشتمل المنظومة الوطنية للإحصاء على:

✽ المجلس الوطني للإحصاء؛

✽ المركز الوطني للإحصاء؛

✽ الهياكل والوحدات الإحصائية المنتشرة عبر الوزارات والمديريات التابعة لها؛

✽ مؤسسات التكوين في الإحصاء.

المجلس الوطني للإحصاء

تتمثل مهمة المجلس الوطني للإحصاء في اقتراح التوجيهات العامة للنشاطات الإحصائية ومراجعة الإحصاءات قبل نشرها لإعطائها المصداقية والثقة. بحيث يسهر المجلس الوطني على احترام القواعد ومبادئ النشاط الإحصائي المعمول بها دوليا. ويبيدي رأيه في سياسة تطوير المعلومات الإحصائية والإجراءات الخاصة بتوجيه النشاطات الإحصائية.

اقتراح آلية تنسيق إحصائية وذلك بتنسيق الأعمال الإحصائية بين مختلف الوحدات والمراكز، كما يتولى النظر في البرامج الإحصائية للهياكل والوحدات الإحصائية قصد التنسيق واقتراح برنامج وطني للإحصاءات يغطي في مجمله كل احتياجات المستخدمين. وبالتالي يضمن المجلس الوطني للإحصاء التشاور الضروري بين منتجي المعلومة ومستعملي المعلومة من أجل تحسين ونشر المعطيات حسب ما تحتاجه البلاد. وتتم استشارته حول النصوص القانونية والترتيبات اللازمة بعملية الإحصاء.

ومن مهامه أيضا إنجاز التعدادات والمسوحات الإحصائية التي تقوم بها الهياكل والوحدات الإحصائية سواء داخل الوزارات أو المديريات التابعة لها.

المركز الوطني للإحصاء

يمثل المركز الوطني للإحصاء الهيكل التنفيذي المركزي للمنظومة الوطنية للإحصاء وهو مكلف بالتنسيق الفني للأنشطة الإحصائية.

تتمثل مهمة المركز الوطني للإحصاء في تجميع المعلومة الإحصائية ومعالجتها وتحليلها ونشرها وذلك بالتنسيق مع الهياكل والوحدات الإحصائية على مستوى الوزارات والمديريات التابعة لها.

كما يتولى تنظيم الرصد والمسح الإحصائي الوطني المتعلق بالأنشطة التنموية بتجميع المعلومات المنتجة من طرف مختلف وحدات المنظومة الوطنية للإحصاء. ويقوم المركز في هذا الإطار بإعداد دليل سنوي حول مختلف الأنشطة حسب القطاعات الاقتصادية والتي يتم إعلام المجلس الوطني للإحصاء بها من أجل المصادقة عليها قبل نشرها.

الهياكل والوحدات الإحصائية

هي بمثابة ملاحق للمركز الوطني الإحصائي تابعة للوزارات والمديريات والجماعات المحلية والمؤسسات والمنشآت العمومية الأخرى، تتولى جمع المعلومة الإحصائية ذات العلاقة بمجالات نشاطاتها والتي لا ينتجها المركز الوطني للإحصاء ومعالجتها وتحليلها ونشرها.

مع مراعاة القوانين والمبادئ الأساسية في التعداد الإحصائي يمكن للهياكل الإحصائية تحت مسؤوليتها تكليف الهيئات أو مؤسسات العمومية منها أو الخاصة بجمع ومعالجة وتحليل المعلومات الخاصة بمجال نشاطهم والقيام بتعداد إحصائي خاص بهم أو بالتنسيق مع المركز الوطني للإحصاء.

التكوين في الإحصاء

التكوين مهم جدا نحن في صدد إنتاج معلومات تتطلب جهد فكري وتقنيات حديثة لتسهيل عملية الجرد والتعداد بالتالي مواكبة عملية التنمية المستدامة لذا يجب تكوين المهندسين والتقنيين السامين في الإحصاء طبقا لمراحل التكوين بالمدارس والمعاهد العليا المختصة. وتكوين إطارات سامين في الإحصاء بالمدارس الوطنية والمعاهد المؤهلة لذلك.

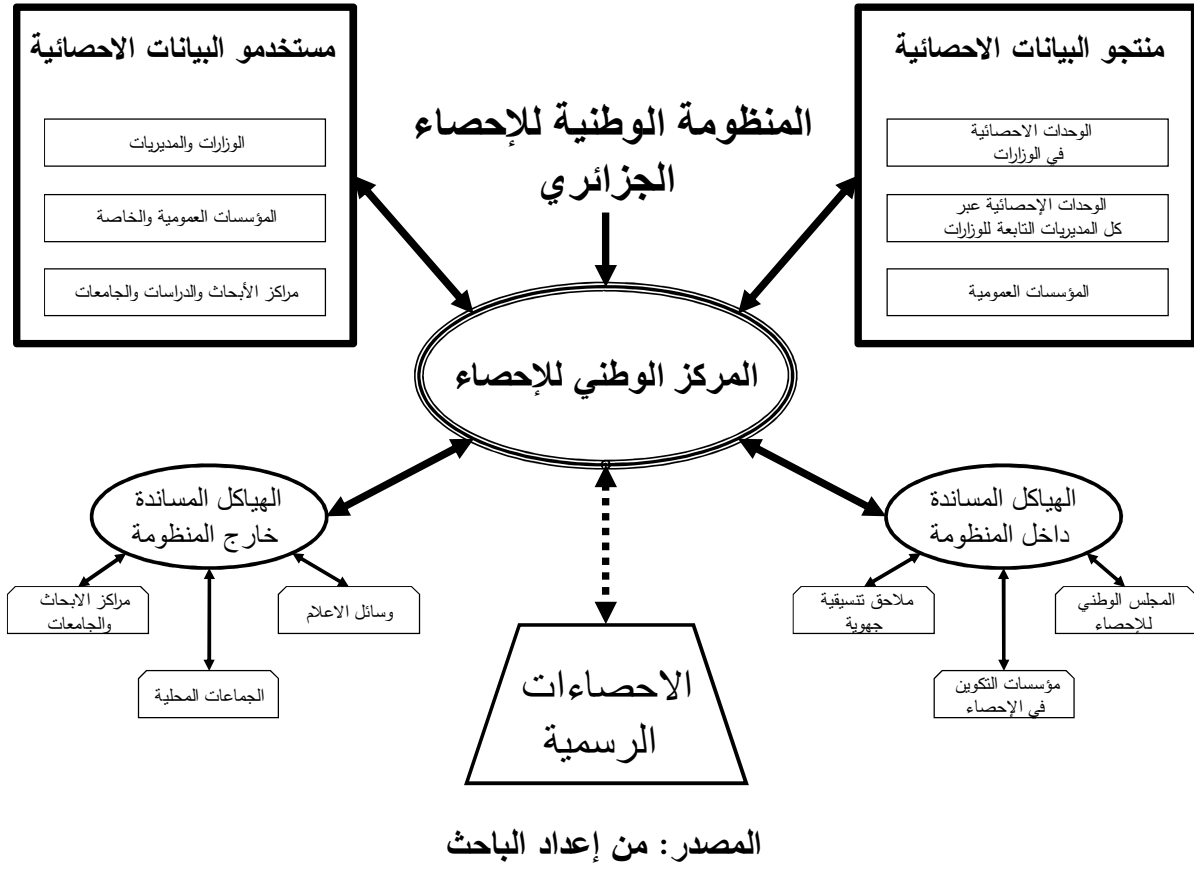
يتم التكوين المستمر وإعادة هيكلة الأعوان العاملين في ميدان الإحصاء في مختلف المستويات حسب الطرق الملائمة في مؤسسات التعليم والتكوين الجامعات.

محاكاة الجامعات والمعاهد لمعرفة مستجدات التقنيات الحديثة والطرق الجديدة التي تساعد في عملية التعداد وجمع المعلومات أو حتى تحليلها بشكل علمي ومنطقي.

يوضح لنا الشكل التالي مخطط المنظومة الوطنية للإحصاء الجزائري المقترح:

اقتراح إستراتيجية لتطوير المنظومة الإحصائية في الجزائر بقياسات دولية

الشكل 2 : مخطط المقترح للمنظومة الوطنية للإحصاء الجزائري



أهم الإحصاءات التي يمكن أن ينفذها المركز:

نقترح فيما يلي أهم إحصاءات الدولية التي من الممكن أن ينفذها هذا المركز:

جدول رقم 1: مؤشرات بناء القدرة الإحصائية، الاستخدام الدولي

مؤشرات النظام الكلي					
بيانات إحصائية صادرة ومنشورة					
فئة البيانات	السنة المرجعية	اسم المؤسسة	فئة البيانات	السنة المرجعية	اسم المؤسسة
الحسابات القومية			إحصاءات اقتصادية حسب النشاط		
إحصاءات الأسعار			الزراعة والغابات والثروة السمكية		
ميزان المدفوعات			الصناعة		

اقتراح إستراتيجية لتطوير المنظومة الإحصائية في الجزائر بقياسات دولية

		الطاقة			المالية والتأمين
		تجارة التجزئة			التجارة الدولية
		الاتصالات			السكان
		المواصلات			دخل/ إنفاق الأسرة
		البيئة والمصادر الطبيعية			الصحة
		أخرى			التعليم
		أخرى			إحصاءات القوى العاملة
		أخرى			السياحة
		أخرى			الثقافة

المصدر: رابطة باريس 21.12

التوصيات:

- الاهتمام بنشر الوعي الإحصائي بين كافة المتعاملين سواء جامعيين أو مستخدمي البيانات وذلك من خلال ندوات وورش عمل يقوم بها الجهاز بالتنسيق مع الجهات المتعاونة وكذا استغلال الحملات الإعلامية؛
- الالتزام بالمعايير الدولية عند النشر مثل:
 - الأرقام القياسية للأسعار المستهلكين؛
 - بيانات السكان؛
 - التوظيف والأجور
 - التجارة الخارجية؛
 - الرقم القياسي للإنتاج...إلخ.

ويتطلب الأمر تعميم المعايير الدولية للنشر على باقي الإحصاءات الصادرة عن الجهاز؛

- إمكانية التوسع في استخدام شبكة معلومات جغرافية لإعداد البيانات والأرقام في شكل خرائط جغرافية؛
- دعم وسائل الاتصال بإدارات الإحصاء بالوزارات والهيئات التابع لها لرفع كفاءتها الفنية، والتنسيق بينها وبين مركز نشر البيانات؛
- وضع إدارة عامة لمراقبة جودة البيانات على كل المستويات للزيادة في الدقة وتأكيد جودة البيانات؛

اقتراح إستراتيجية لتطوير المنظومة الإحصائية في الجزائر بقياسات دولية

- التنسيق مع مركز معلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء؛
- التنسيق مع الجهات الدولية والإقليمية المهمة بتحسين نظم الإحصاءات الوطنية والإستفادة من خبرتها وإمكانياتها المادية والبشرية؛

قائمة المراجع والهوامش:

- ¹ المصدر الديوان الوطني للإحصاء
- ² الجريدة الرسمية : مرسوم رقم 82-489 مؤرخ في 2 ربيع الأول عام 1403 الموافق 18 ديسمبر سنة 1982 يتضمن إنشاء الديوان الوطني للإحصائيات رقم الإستدلال 3490
- ³ الجريدة الرسمية: مرسوم رقم 85-311 مؤرخ في 5 ربيع الثاني عام 1406 الموافق 17 ديسمبر سنة 1985، يعدل ويتم المرسوم رقم 82-489 المؤرخ في 18 ديسمبر سنة 1982 والمتضمن إنشاء الديوان الوطني للإحصائيات. رقم الإستدلال 1905.
- ⁴ الجريدة الرسمية: مرسوم تنفيذي رقم 95-159 مؤرخ في 4 محرم عام 1416 الموافق 3 جوان سنة 1995، يعدل القانون الأساسي للديوان الوطني للإحصائيات.
- ⁵ الجريدة الرسمية: المرسوم التشريعي رقم 94-01 مؤرخ في 3 شعبان عام 1414 الموافق 15 جانفي سنة 1994، يتعلق بالمنظومة الإحصائية.
- ⁶ نقاط القوة ونقاط الضعف : البعض منها مستخلصة من المراسيم السابقة الذكر والبعض الآخر من الديوان الوطني الإحصائي.
- ⁷ د. تيسير مقدادي، مقال التحديات التي تواجه تطوير الإستراتيجية الوطنية للإحصاء، مدير مركز التدريب الإحصائي الأردني، دائرة الإحصاءات العامة، المملكة الأردنية الهاشمية، ص 2
- ⁸ تقرير نهائي من إعداد لوسي لالبييرتي رئيسة فريق عمل رابطة باريس 21 حول مؤشرات بناء القدرة الإحصائية سبتمبر 2002 أنصح كل من يهمه الأمر بالإطلاع على هذا التقرير.
- ⁹ دليل تصميم إستراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات أمانة منتدى PARIS21، 8 نوفمبر 2004، ص 2.
- ¹⁰ إسماعيل علوان الدليمي مستشار تنمية بشرية، الهياكل التنظيمية للأجهزة الإحصائية في الدول العربية، المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية، تموز/ يوليو 2008، ص 12
- ¹¹ مقال ل منير ر/ واج، من جريدة الشروق بعنوان إعداد منظومة وطنية للمعلومات الإحصائية العام 2014 صدرت يوم 2013/16/20.
- ¹² تقرير نهائي من إعداد لوسي لالبييرتي، مرجع سابق، ص 17.